

القسم الرابع

دليل استصحاب الحال

- تعريفه ، نص ابن الأنبارى عليه
- كيفية تناوله فى الاستدلال :
- البصريون فقط اعتمدوه دليلا
- قلة مواضع الاعتماد عليه
- التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال
- يقال عنه : (أحد الأدلة المعتبرة) أو (من أضعف الأدلة)
- لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل آخر
- خصص له ابن الأنبارى فصلا واحدا فى لمعه
- كيفية تناوله فى الرد

obeikandi.com

استصحاب الحال

تعريفه

استصحاب الحال دليل اعتبره ابن الأنباري فقط^(١) وعرفه بأنه إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل^(٢).
مثال قولهم في فعل الأمر: إنما كان مبنيًا لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولادليل يدل على وجوه الشبه، فكان باقيا على الأصل في البناء.

* * *

كيفية تناوله في الاستدلال

من الملاحظ أن البصريين وحدهم هم الذين يعتمدون على استصحاب الحال في الاستدلال، أما الكوفيون فلم يرد عنهم - فيما قرأت من أدلتهم - الاستدلال به على مسألة من المسائل.

كما يلاحظ أيضا قلة مواضع الاعتماد عليه في الاستدلال، ففي مسائل الإنصاف التي يبلغ عددها، مائة وإحدى وعشرين مسألة كان نصيبه من الاستدلال سبعة^(٣) مواضع منها فقط.

(١) سبق أن بينت أن ابن جنى لم يذكره مع ما ذكر من أدلة النحو.
(٢) وهو في الأصل مصطلح فقهي للحنفية يريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة، ما لم يقيم دليل على عدمها لقوله تعالى: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾، قيل: نقل النحاة هذا المصطلح حين أرادوا بناء أصول النحو كأصول الفقه.
(٣) ذكر في بعضها - كما سنرى - أنه من أضعف الأدلة وأنه لا يجوز الاعتماد عليه ما وجد هناك دليل.

وهو فى بعض هذه المواضع مرادف للتمسك بالأصل :

- استدل البصريون على أنه لا يجوز الخفض فى القسم بإضمـار حرف الخفض إلا بعوض نحو ألف الاستفهام أو هاء التنبيه قالوا :

أجمعنا على أن الأصل فى حروف الجر أن لاتعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد لها هنا، فبقينا فيما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتمدة.

والتمسك باستصحاب الحال خروج من عهدة المطالبة بالدليل :

- ذهب الكوفيون إلى أن أو تكون بمعنى الواو وبمعنى بل، وذهب البصريون إلى أنها لاتكون كذلك واستدلوا بقولهم :

الأصل فى أو أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو، والأصل فى كل حرف أن لايدل إلا على ما وضع له، ولايدل على معنى حرف آخر؛ فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه^(١).

- قام البصريون: «الأصل فى إن أن تكون شرطاً، والأصل فى إذ أن تكون ظرفاً، والأصل فى كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له فى الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنا بإقامة الدليل»^(٢).

(١) الإنصاف م ٧٦.

(٢) الإنصاف م ٨٨.

استصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة:

دار الخلاف حول (كم) هل هي مفردة أو مركبة، واستدل البصريون على أنها مفردة بأن الأصل هو الأفراد، وإنما التركيب فرع، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة^(١).

وهو من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل:

فلا يجوز التمسك به - باستصحاب الحال - في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم.

قيل: نعم وبئس فعلا ماضيان: والدليل أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة لها هنا توجب بناءهما وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة.

واستصحاب الحال كما نرى دليل معتبر عند البصريين فقط، وحتى عند هؤلاء هو دليل ضعيف بل هو من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ولذلك قيل عن (نعم وبئس): المعتمد عليه في الاستدلال - غير ما نقلت من استصحاب حال بنائهما على الفتح - اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، واتصال تاء التأنيث الساكنة بهما.

ويظهر هذا أيضا من ناحية أخرى: ناحية عدم الاهتمام به كغيره من الأدلة فقد ألف ابن الأنباري كتابه لمع الأدلة وجعله في ثلاثين فصلا تحدث فيها عن أدلة النحو وأقسامه: النقل والقياس واستصحاب الحال ونرى أنه خصص لدليل النقل الفصول

(١) الإنصاف م ٤٠.

من الثالث إلى التاسع أى: ستة فصول، وللقياس الفصول من العاشر إلى الرابع والعشرين أى: أربعة عشر فصلا، أما استصحاب الحال فقد عقد له فصلا واحدا وهو الفصل التاسع والعشرون.

فقد تفوق القياس من حيث عدد الفصول التي خصصت لأحكامه على النقل، كما أن استصحاب الحال لم يحظ إلا بفصل واحد، وقد يكون تفسير هذا اعتباره من أضعف الأدلة، وعدم وجود أحكام تتصل به كما هو الحال مع دليل القياس.

كيفية تناوله بالرد

فى الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال يُذكر دليل يدل على زواله فإذا تمسك البصريون به فى الاستدلال على بناء فعل الأمر، يبين الكوفيون أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه، والفعل المضارع قد أشبه الاسم، وزال عنه استصحاب حال البناء، وصار معربا بالشبه، فكَذلك فعل الأمر.

المراجع

- أبو على الفارسي :
حياته ومكانته وآثاره : د. عبد الفتاح شلبي .
ط نهضة مصر .
- اللاتقان في علوم القرآن
الاجتهاد في النحو
- السيوطي ط الحلبي ١٩٥١ .
أمين الخولي ، بحث قدم لمؤتمر المستشرقين
باستانبول ١٩٥١ .
- أخبار النحويين البصريين
أسرار العربية
أصول النحو
- السيرافي بيروت ١٩٣٦ .
ابن الأنباري ليدن ١٨٨٦ .
ابن السراج ط بغداد
- الإغراب في جدل الإعراب
الاقتراح في أصول النحو
الإمتاع والمؤانسة
- ابن الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني دمشق ١٩٥٧ .
السيوطي حيدر آباد ١٣١٠ .
أبو حيان تحقيق أحمد أمين وأحمد الزيني
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .
- إنباه الرواه على أنباء النحاة
الإنصاف في مسائل الخلاف
- القفطى دار الكتب .
ابن الانباري ليدن ، القاهرة بتحقيق محيي الدين
عبد الحميد
- الإيضاح في علل النحو
بغية الوعاة في طبقات اللغويين
والنحاة
- الزجاجي دار العروبة ١٩٥٩ .
السيوطي - القاهرة ١٣٢٦ .
- تاريخ الفلسفة في الاسلام
دي بور ترجمة عبد الهادي أبو ريذة

تاريخ اللغات السامية	ولفسون القاهرة ١٩٢٦
التطور النحوى	برجشتراسر مطبعة السماح ١٩٢٩ .
الحجة لأبى على الفارسى	تحقيق د. عبد الفتاح شلى .
الجنى الدانى فى حروف المعانى	لابن أم القاسم المرادى حلب ١٩٧٣ .
خزانة الأدب	عبد القادر البغدادى المطبعة الاميرية ١٢٩٩ هـ .
الخصائص	ابن جنى ط دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
دراسات نقدية فى النحو العربى	د. عبد الرحمن أيوب الأنجلو ١٩٥٧ .
الرد على النحاة	ابن مضاء القرطبى تحقيق د. شوقى ضيف دار الفكر العربى القاهرة ١٩٤٧ .
سر صناعة الإعراب	ابن جنى ط الحلبي القاهرة
شرح الأشمونى ومعه حاشية الصبان	ط دار الكتب العربية
شرح ابن عقيل على ألفية	تحقيق محبى الدين عبد الحميد ابن مالك
شرح المفصل لابن يعيش	القاهرة
شرح الشواهد للعينى على هامش خزانة الأدب للبغدادى ط بيروت	
شرح شواهد المغنى	السيوطى المطبعة البهية بمصر
شرح الرضى على كافية ابن الحاجب	الآستانة
الشواهد القرآنية فى كتاب	رسالة ماجستير نوقشت فى كلية البنات الاسلامية جامعة الأزهر .
سيبويه	
الشواهد فى النحو العربى	رسالة دكتوراه نوقشت فى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر
الصاحبى فى فقه اللغة	ابن فارس القاهرة ١٩١٠
طبقات الشعراء	ابن سلام الجمحي

العربية يوهان فك

ترجمة عبد الحليم النجار دار الكتاب العربى
١٣٧٠.

علم اللغة

د. على عبد الواحد وافى

فقه اللغة

د. على عبد الواحد وافى

فهرست شواهد سيبويه

أحمد راتب النفاخ ط بيروت ١٩٧٠.

الفهرست ابن النديم

المطبعة الرحمانية القاهرة.

فى أصول النحو

سعيد الأفغانى دمشق ١٩٥٧.

القراءات القرآنية فى ضوء

د. عبد الصبور شاهين

علم اللغة الحديث

عبد الحميد حسن

القواعد النحوية

محمد الخضر حسين

القياس فى اللغة

المبرد

الكامل

ط بولاق، طبعة تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

الكتاب سيبويه

ابن الأنبارى تحقيق د. عطية عامر بيروت ١٩٦٣

لمع الأدلة فى أصول النحو

أحمد بن يحيى ثعلب

مجالس ثعلب

مجلة المجمع العلمى بدمشق. المجلد ١٤

محاضر جلسات مجمع اللغة العربية

المحتسب فى القراءات الشاذة ابن جنى

د. مهدي المخزومي

مدرسة الكوفة

د. عبد الرحمن السيد

مدرسة البصرة

د. شوقي ضيف

المدارس النحوية

محمد سلام مذكور

المدخل للفقه الإسلامى

جولد تزيهر ترجمة عبد الحليم النجار

مذاهب التفسير الإسلامى

السيوطى مطبعة السعادة

المزهر فى علوم اللغة

أوليرى ترجمة د. تمام حسان	مسالك الثقافة الإغريقية
أبو البقاء العكبرى مخطوط برقم ٢٨ ش	مسائل خلافية فى النحو
نحو (دار الكتب)	
الفراء دار الكتب	معانى القرآن
ابن هشام ط دمشق	مغنى اللبيب
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية	المقتضب المبرد
ترجمها د. حسين مجيب المصرى	مقدمة فايل على كتاب
	الإنصاف
د. إبراهيم أنيس	من أسرار اللغة
د. عائشة عبد الرحمن مذكرات ألقتها على طلبة	مناهج بحث
الليسانس والدراسات العليا.	
ابن الجزرى	النشر فى القراءات العشر
السيوطى القاهرة ١٣٣٧هـ.	همع الهوامع شرح جمع
	الجوامع